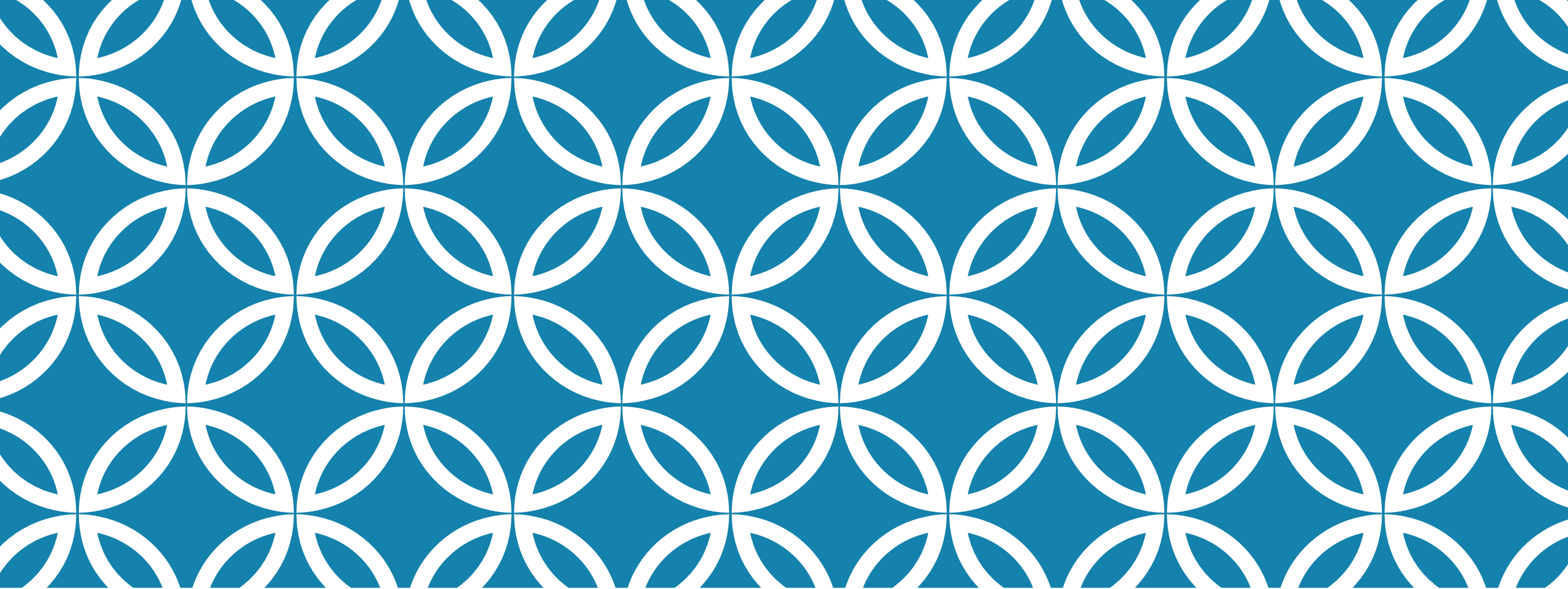




قضايا بحثية

سارة مشعي الدوسري

واقع الخدمات المقدمة لفئات التربية الخاصة في المدارس الحكومية وتصور مقترح لتطويرها استناداً لمعايير مجلس الاطفال غير العاديين

المنهج البحثي :

اعتمدت الدراسة على المنهج المسحي والمنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة. - استخدام المنهج المسحي يتناسب مع هدف الدراسة في الكشف عن واقع الخدمات المقدمة لفئات التربية الخاصة. - اختيار المنهج الوصفي التحليلي يسمح بوصف وتحليل واقع الخدمات وتقديم تصور مقترح لتطويرها.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

يستعرض هذا الفصل أهم ما توصل إليه الأدب التربوي حول موضوع الخدمات، التي تقدم للطلبة ذوي الفئات الخاصة في المدارس الحكومية الفلسطينية، وكذلك يُسلط الضوء على المعايير، التي يعتمد عليها المجلس الأمريكي للأشخاص غير العاديين، ومن ثم يتطرق لأهم الدراسات ذات العلاقة.

الإطار النظري:

تطوّرت التربية الخاصة على مدى عصور؛ من الاتجاه التقليدي إلى النماذج الخيرية والطبية، حيث لم تعترف المجتمعات بشكلٍ مناسبٍ بإمكانيات الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهم؛ لذلك لم تبدل جهوداً لتقديم فرص متساوية لهؤلاء الأشخاص، وتعرّض هذا النهج بسبب مجموعة من التحديات، وفي سبعينيات القرن العشرين بدأ ذوو الإعاقة في السعي نحو تحقيق المساواة من خلال الحركات الحقوقية، وكان أحد النتائج المهمة لهذه الحركة تأسيس النموذج الاجتماعي للإعاقة، الذي ينظر للإعاقة كنتيجة لتفاعل الفرد مع البيئة، وظهرت مجموعة من الأنظمة والسياسات، التي تعزّز العيش المستقل للأشخاص ذوي الإعاقة، وتطوير الخدمات المجتمعية على نطاق عالمي (Shaghashvili, 2022).

ويسعى النظام التربوي إلى عكس الفلسفة الاجتماعية والسياسية للمجتمع، فالمجتمعات الديمقراطية تؤمن بالشعار القائل: إن "الناس جميعاً خلقوا متساوين" ليس أمام القانون فقط، ويشمل ذلك ضمان تكافؤ الفرص في التعليم لجميع الأفراد؛ أي من حقّ كلّ فرد أن يحصل على فرصة للتعليم بما تسمح به قدراته، وعليه كُفّلت النظم المدرسية برامجها التعليمية؛ لتناسب الأفراد الذين ينحرفون عن المعيار العادي، إلى الحدّ الذي يجعلهم غير قادرين على الاستفادة من البرامج العادية، وهذا التكيف هو ما يسمى ببرامج التربية الخاصة (عبيد، 2019).

وتعمل الدول من خلال سياسة التعليم الجامع، التي تتبناها مجموعة كبيرة من دول العالم، وبما فيها دولة فلسطين؛ لضمان المشاركة الكاملة والفاعلة، وتوفير وصول الطلبة ذوي الفئات الخاصة، من خلال توفير بيئة تعلّم غير تمييزية؛ لذلك فهي تنادي بإجراء تغييراتٍ جوهريّة في النظام التعليمي بأكمله، بوضع السياسات، والتركيز على الممارسات التدريسية، وأساليب التقييم وأدواته، وتكييف المناهج، وتوفير البنى التحتية، للوصول لنظام تعليمي مرّن، قادر على التكيف مع الفروق الفردية الموجودة، وبالذات عند الطلبة من ذوي الفئات الخاصة، وصولاً لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، وهو الحصول على تعليم جيد منصفٍ وشاملٍ، يعزّز حصول الجميع على التعلّم مدى الحياة (مركز جبل النجمة، 2023).

مجتمع الدراسة :

تم تحديد مجتمع الدراسة بشكل واضح، والذي يتكون من مشرفي التربية الخاصة، ومرشدي التعليم الجامع، ومسؤولي لجان التعليم الجامع في المدارس الحكومية الفلسطينية.

تحديد هذا المجتمع يتناسب مع أهداف الدراسة في الكشف عن واقع الخدمات من وجهة نظر هذه الفئات.

وقد عانت خدمات وبرامج التربية الخاصة، التي تقدّم لذوي الإعاقة في أغلب الدول النامية، بما فيها الدول العربية من نتائج جهود غير منظّمة وغير متكاملة، بادرت لها منظمات تطوعية، مستندة لمشاعر إنسانية، تمثّلت في الشفقة والتعاطف؛ لأنها لم تكن خدمات منطلقة من أسس تشريعية، تعترف بحقوق ذوي الإعاقة، وعلى عكس الحال الموجود في الدول العربية، قامت الدول المتقدمة وبادرت بسنّ تشريعات وقوانين حقوقية لذوي الإعاقة، وبدأت الدعوات لتطوير معايير محدّدة للممارسات المهنية المرغوبة، وظهر هذا جلياً في مبادرة المجلس الأمريكي للأطفال غير العاديين (الخطيب، 2021)، وكان من الفئات التي استهدفتها هذا المجلس فئة الأطفال ذوي الاضطرابات الذهنية، واضطرابات طيف التوحّد، وفئة اضطرابات التعلّم المحدّد.

وأشار قانون تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة (IDEA) للعام 1997 إلى مجموعة من الخدمات التي يحتاجونها، وهي ثلاث عشرة خدمة تشمل: الخدمات الاجتماعية، والخدمات النفسية، والخدمات الترفيهية، وخدمات الصحة المدرسية، وخدمات علاج اللغة والكلام، والخدمات الطبية التشخيصية، وخدمات النقل والمواصلات، والخدمات الإرشادية وتدريب الوالدين، وخدمات الكشف المبكر، وخدمات العلاج الطبيعي والعلاج الوظيفي، والخدمات السمعية لذوي الإعاقة السمعية، وخدمات التوجيه والحركة لذوي الإعاقة البصرية، وأخيراً خدمة الإرشاد المدرسي (القحطاني والعتيبي، 2018).

وبعد وصول الأشخاص ذوي الفئات الخاصة للخدمات الداعمة شرطاً للعيش المستقل، وفقاً لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فالأشخاص ذوو الفئات الخاصة لديهم الحق في اختيار الخدمات ومقدّمي الخدمات وفقاً لاحتياجاتهم الفردية، وتفضيلاتهم الشخصية، ويجب أن تكون خدمات الدعم مرنة بشكل كافٍ؛ لتتناسب مع الأشخاص ذوي الفئات الخاصة، وبالتالي إذا كانت تلك الخدمات لا تدعم الحرية الشخصية للأشخاص ذوي الفئات الخاصة، فإنها بذلك تنتهك حقوقهم، وكذلك يجب أن تتوفر خدمات الدعم بشكل مناسب، بضمن المساواة دون وجود عوائق جغرافية أو جسدية، مع مراعاة أن تكون الخدمات المقدّمة مبنية على معايير جودة عالية، وأن تراعي اختلافات الثقافات، والنوع الاجتماعي، والعمر، والمنطقة الجغرافية، ونوع الإعاقة (Shaghashvili, 2022).

ووفقاً لإحصاءات منظمة الصحة العالمية، هناك 240 مليون طفل من ذوي الإعاقة؛ وهؤلاء الأطفال يعانون للوصول إلى الخدمات الأساسية، وبناءً على منظمة الأمم المتحدة للطفولة، لم يتلق 90٪ من الأطفال ذوي الإعاقة في البلدان ذات الدخل المنخفض أي نوع من أنواع التعليم على الإطلاق (Kingsbury, 2019).

هذا وأكدت اتفاقية حقوق الطفل الدولية الصادرة في العام 1989 بمادتها رقم (23) على "ضرورة حصول الأطفال من ذوي الإعاقة على خدمات تدريب، وخدمات إعادة التأهيل، والرعاية الصحية، والتهيئة للعمل، والحق بالفرص الترفيهية، بالإضافة لضرورة تلقيهم كلّ ذلك بصورة تؤدي

عينة الدراسة:-

تم اختيار عينة الدراسة للبيانات الكمية بطريقة عشوائية طبقية، وهذا يعزز تمثيل العينة لمجتمع الدراسة.

تم اختيار عينة من المرشدين التربويين والمرشدات بطريقة قصدية، وهذا يتناسب مع الهدف في الحصول على بيانات نوعية.

تم اختيار عينة من أولياء أمور الطلبة وعينة من مديري المدارس الدامجة بطريقة قصدية، وهذا يتناسب مع الهدف في الحصول على بيانات نوعية من هذه الفئات.

حجم العينات الكمية والنوعية يبدو مناسباً لتحقيق أهداف الدراسة.

إلى تحقيق الاندماج الاجتماعي، والنمو الفردي، بالإضافة للنمو الروحي والثقافي على أكمل وجه" (وزارة التربية المغربية، 2019).

وأشارت اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الصادرة عن الأمم المتحدة في العام (2006) على ضرورة عمل التدابير التي تدعم مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة بالنشاطات التربوية، والترفيهية، والرياضية، على قدم المساواة مع الآخرين، وتشجيعهم، وتعزيز مشاركتهم إلى أقصى حد ممكن، وضمان إتاحة الفرصة لهم لتنظيم النشاطات الترفيهية الخاصة بالإعاقة، والمشاركة فيها على قدم المساواة مع الأطفال الآخرين، بما في ذلك الأنشطة التي تمارس في إطار النظام المدرسي (United Nations, 2023).

أدوات الدراسة:-

تم تطوير مقياس للكشف عن واقع الخدمات المقدمة لفئات التربية الخاصة في المدارس الحكومية الفلسطينية. تم إعداد مقابلات لأولياء أمور الطلبة، والمرشدين التربويين، ومديري المدارس. تم التأكد من صدق وثبات أدوات الدراسة بالطرق المناسبة. تنوع أدوات الدراسة بين الكمية والنوعية يسمح بالحصول على بيانات شاملة لتحقيق أهداف الدراسة.

الفئات المستهدفة في الدراسة:

ضمن الفئات الخاصة المدموجة في المدارس، فئة الطلبة من ذوي الاضطرابات الذهنية النمائية، وطلبة اضطراب طيف التوحد، والطلبة من ذوي اضطراب التعلم المحدد، وفيما يأتي نبذة مختصرة عنها:

أولاً: فئة الأشخاص ذوي الاضطرابات الذهنية النمائية:

تطوّر مفهوم الاضطرابات الذهنية النمائية تطوراً ملحوظاً في الوقت الحالي، على مستوى التشخيص والتصنيف، والخدمات التأهيلية المقدمة لذوي تلك الاضطرابات، بداية من التسمية، حيث كان يطلق عليها مجموعة من الأسماء منها: التأخر العقلي، والنقص العقلي، إلا أنّ النظرة الجديدة اعتمدت مسمى الاضطراب الذهني النمائي، وقد تنوّعت التعريفات حسب المراجع العلمية، التي حدّدت صفاتهم، وخصائصهم، واحتياجاتهم (الخطيب، 2021).

وتعرّف الاضطرابات الذهنية النمائية (التي كانت تعرف سابقاً بالإعاقة العقلية) حسب الجمعية الأمريكية للإعاقة العقلية والنمائية (2010) على أنّها تدنٍ واضح في القدرة الوظيفية للعقل، وفي السلوكيات التكيفية للفرد، المتعلق بقيامه بمهاراته الحياتية اليومية، والمفاهيمية، والعملية، بحيث تظهر قبل سن 18 عاماً (الكيلاني والروسان، 2016).

ويشير الأدب التربوي إلى أنّ التعريف الأكثر قبولاً، هو تعريف الجمعية الأمريكية للإعاقة العقلية. (American Association on Intellectual and Developmental Disabilities) التي أكدت على أنّها تتمثّل بمستوى أداء عقلي، يقلّ عن المتوسط بفرق واضح، ويقترنُ بقصور في السلوك التكيفي، ويظهرُ جلياً أثناء فترة النمو".

أما الطريقة الأكثر شيوعاً في تقييم السلوك التكيفي، فتستند إلى ملاحظات الأفراد الأكثر تعاملًا مع الطفل كأفراد الأسرة، والمعلم (الروسان، 2019).

وتجدر الإشارة إلى أنّ تأثير الاضطرابات الذهنية النمائية لا يقتصر على القدرات الذهنية فقط، بل يصل تأثيرها إلى جوانب النمو المختلفة عند الطفل، وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الفروق بين الأطفال من ذوي الاضطرابات الذهنية النمائية، والأطفال الآخرين، هي فروقٌ في الدرجة أساسًا (الرباط، 2018). ويحتاج الطلبة من ذوي الاضطرابات الذهنية النمائية إلى مجموعةٍ من الخدمات، التي من شأنها أن تسهم في تحسين حياتهم، إلا أنّنا نجد قصورًا في الخدمات المقدّمة لهم (القحطانيّ والعتيبيّ، 2018). وتعدّ الاضطرابات الذهنية النمائية من أكثر الفئات انتشارًا، ما جعل الجهات المختصة تبذل جهودًا كبيرة؛ لتوفير الخدمات التي تساعدهم على السير قدمًا، ضمن ما تسمح به إمكانياتهم، وظهر ذلك في القوانين الخاصة بذوي الفئات الخاصة في معظم الدول، التي دعت إلى توفير كافّة الخدمات اللازمة: كالحصول على التعليم المجاني، وإعداد الخطط الفردية، بالإضافة إلى الخدمات المختلفة؛ للمساعدة على نجاحهم في بيئاتٍ أقلّ تقييدًا (Mitchell&Sutherland, 2020) . والاضطرابات الذهنية النمائية منتشرة عالميًا في المناطق ذات الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتدني، وفي البلدان النامية، وترتفع نسبتها عند الذكور أكثر مما هي عليه عند الإناث، وقد تكون الشديدة منها أكثر انتشارًا بين الإناث (Kaufman, Ayub & Vincent, 2010). وتعدّ الاضطرابات الذهنية من الاضطرابات العصبية النمائية، والأشخاص ذوو الاضطرابات الذهنية النمائية يحتاجون دعمًا مدى الحياة، والجانب السريري له دور مهم في تحديد الخدمات الداعمة التي يحتاجونها (American Association on Intellectual and Developmental Disabilities, 2023)

المعالجات الإحصائية:-

تم استخدام المعالجات الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات الكمية، مثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وتحليل التباين الأحادي، واختبار "ت".- هذه المعالجات تتناسب مع الأهداف الكمية للدراسة في الكشف عن الفروق في الخدمات المقدمة.- تحليل البيانات النوعية باستخدام التحليل الموضوعي يتناسب مع الأهداف النوعية للدراسة

شکرا